الأزمة المالية العالمية أسبابها – آثارها على الاقتصاد العالمي والبلدان العربية – وسائلُ المواجهة

المدرس المساعد
وائل سالم جميل
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جهاز الاشراف والتقويم العلمي/ قسم التعليم الأهلي

الملخّص

إن الاقتصاد الرأسمالي اعتاد على ان يمر بمراحل عديدة تسمى بالدورة الاقتصادية تبدأ من الانتعاش فالرواج فالانكماش والكساد حيث تعتمد الدولة على اليات الاقتصاد الحر في اعادة التوازن حتى ظهرت الازمة الاقتصادية الكبرى ١٩٢٩-١٩٣٢ وفيها دخلت اراء كينز (المالية العامة المتدخلة) حيز التنفيذ ولكن بجزء بسيط فاعاد للاقتصاد الرأسمالي حيويته ونشاطه، وتأتي الازمة المالية العالمية بكل تداعياتها لتسلط الضوء من جديد على اهمية اعادة النظر في ميادين ا لاقتصاد الحر، فجاء بحثنا هذا ليكون مساهمة بسيطة في علاج الازمة التي بدأت في الولايات المتحدة ومنها الى كافة دول العالم وبدرجات متفاوتة وبلا استثناء فقد تناول البحث في البداية اساسيات الازمة بشيء من التفصيل ثم انتقلنا لتوضيح كيفية انتقال الازمة الى دول العالم من خلال العلاقات المالية والاقتصادية التي تربط الدول فيما بينها من جهة ومع اقتصاد الولايات المتحدة من جهة اخرى، بعد ذلك قدمت هذه الدراسة اثار الازمة وبالتفصيل على اقتصاد العالم والبلدان العربية، ثم عرض هذا البحث ما اتخذته امريكا والدول المتقدمة وبلدان العالم والعرب من سياسات واجراءات لمواجهة الازمة وبعدها الخلاصة لما تم استنتاجه من البحث، واخيراً جاءت التوصيات كمحاولة للتذكير ومساهمة متواضعة ونصيحة الى اصحاب القرارلانقاذ اقتصاديات بلدان العالم من اثار هذه

الازمة وتجنب حدوث ماهو اسوأ في المستقبل.

المقدمة

يقف العالم مندهشاً إزاء ما يطلق عليه بالأزمة المالية العالمية فالاقتصاد الأول في العالم (الولايات المتحدة الأمريكية) مهدد بالتراجع الى هاوية الكساد ومن ثم الإفلاس.

وتتجسد الأزمة الراهنة والتي عصفت باقتصاد الدولة العظمى الأولى في العالم بحدوث أزمة مالية شديدة انتقلت منها لمختلف دول العالم وبات علاجها عسيراً وصعباً ولعل تزايد ظاهرة الذعر المالي لدى الموطنين في الدول التي ضربتها الأزمة وتوجههم نحو سحب أموالهم من المصارف وتسارع حلقات هذه الموجة بشكل دراماتيكي أدى بشكل واضح إلى انهيارات مالية في كبرى المصارف الائتمانية ثم أعقبه انهيار في أسعار الأسهم في الأسواق المالية العالمية وخصوصاً في الولايات المتحدة الأمريكية التي شهدت اعنف الهزات، إذ فقدت أسعار الأسهم فيها في الاسبوع الأول من الأزمة نحو (٢٣٪) من قيمتها، ثم تلت ذلك انفتاحه الاقتصادي على العالم.

وعند النظر إلى الأزمة المالية التي يمر بها الاقتصاد الأمريكي فأننا نستطيع القول بأنها ليست أزمة جزئية تقتصر على القطاع العقاري بل هي أزمة شاملة تؤثر على مستوى الاستهلاك الفردي الذي يشكل ثلاث أرباع الاقتصاد الأمريكي، وهو أساس حساب معدلات النمو، وان سبب نشوء الأزمة في أمريكا وما سببته من مشاكل لم تأتي من فراغ بل هي نتاج مشاكل عديدة وكثيرة داخل الاقتصاد الأمريكي منها (عجز الميزانية، تفاقم المديونية الخاصة والعامة، اختلاف الميزان التجاري، بالإضافة إلى الارتفاع المستمر لمعدلات الفقر والبطالة والتضخم).

وبالنظر لانخفاض حجم النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة وتباطئه فان ذلك يؤثر في معدلات النمو للاقتصاد العالمي برمته وعليه فقد اتخذت المصارف المركزية في مختلف بلدان العالم إجراءات لمعالجة

الخسائر الناجمة عن الأزمة وتقليل مخاطرها وذلك باتخاذ خطوات ايجابية منهـا (تخفيض سعر الفائدة، ضمان الودائع المصرفية).

فرضية البحـث:

يفترض الباحث وجود علاقة بين انهيار الاسواق المالية في الولايات المتحدة وتأثر الاقتصاد العالمي والعربي بذلك.

أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من حيث انه يسلط الضوء على الازمة التي عصفت باقتصاديات العالم المتقدم والنامي على حد سواء وتركت اثاراً لا يمكن محوها بسهولة ويسر متطلبة تدخل الحكومات بشكل مباشر في الحياة الاقتصادية معيدة الى الواقع العملي الكثير من الادبيات الاقتصادية التي تنادي بتدخل الدولة واهميتها في انقاذ الاقتصاد من الانهيار التام وايجاد نظام مالي عالمي جديد اكثر عدالة وتوازن.

هدف البحث:

يهدف البحث الى توضيح اثار انتقال الازمة من اسواق المال الاميركية الى اوربا والعالم بشكل عام ومن ثم تقديم وسائل لمواجهت الازمة والتخلص من آثارها وعودة الاقتصاد العالمي الى النمو بعد أن سجل تراجعاً.

أولا: أسباب الأزمة

منذ فبراير سبتمبر ٢٠٠٨ ظهرت معالم ازمة مالية عالمية جديدة عدت الاسوأ في تاريخ العالم الاقتصادي منذ ازمة الكساد الكبير عام ١٩٢٩، اذ ابتدأت الازمة بالولايات المتحدة الامريكية لتشمل دول اوربا واسيا ودول الخليج العربي والدول النامية التي ترتبط اقتصادياً بصورة مباشرة مع اقتصاد الولايات المتحدة[1] وتتمثل الأسباب المؤدية الى الازمة المالية العالمية التي عصفت باقتصاديات العالم بالاتي:

تدهور الاقتصاد الأمريكي في السنوات الاخيرة

شهد الاقتصاد الأمريكي تدهوراً كبيراً في السنوات الثماني الاخيرة مما جعله لا يستطيع ان يصمد في مواجهة الازمة المالية مما جعلها تستشري وتتزايد يوماً بعد يوم ، ونورد هنا بعض الأرقام التي توضح مدى تدهور الاقتصاد الأمريكي في السنوات الأخيرة [٢]:

تراجع فائض الموازنة العامة للدولة من حوالي ٢٥٥ مليار دولار عام ٢٠٠٠ الى حوالي ٩٢ مليار دولار عام ٢٠٠١ ثم تحول الى عجز بلغ ٢٣٠ دولار عام ٢٠٠٢ ، واخذ هذا العجز يتزايد سنة بعد اخرى حتى وصل الى ٤٥٥ مليـار دولار في عام ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨ (والمعروف ان سبب ذلك هو تزايد الاتفاق العسكري).

ارتفاع معدل التضخم حتى بلغ في السنة الاخيرة حوالي ٥٪ بعد ان كان يتراوح بين ٢٪ و ٣٪ سنوياً وهو ما يعرف بالتضخم المعتدل.

انخفاض معدل النمو الاقتصادي حيث لم يتعد ٢٪ سنوياً في السنوات الاخيرة بعد ان كان قبل ذلك حوالي ٤٪ في السنوات الاخيرة من القرن العشرين.

ارتفاع معدل البطالة خلال السنوات الثماني الاخيرة الى حوالي ٥,٥ بعد ان كان قد انخفض في نهاية القرن العشرين الى حوالي ٤٪.

هـ - تزايد عجز الميزان التجاري حتى وصل عام ٢٠٠٨ الى حوالي ٨٥٠ مليار دولار.

و- تزايد المديونية الخارجية بحيث أصبحت الولايات المتحدة اكبر دولة مدينة في العالم حيث وصل صافي المديونية الخارجية عام ٢٠٠٨ حوالي ٣ ترليون دولار.

القروض العقارية الرديئة

شهدت المدة من ٢٠٠٥ حتى ٢٠٠٨ في الولايات المتحدة الامريكية توسع شركات التمويل العقاري بشكل غير طبيعي في منح القروض العقارية ورهن المنازل التي يشتريها الامريكيون بقروض بلغت في بعض الحالات ١٠٠٪ من قيمة العقار ودون

دراسة للتأكد من قدرة المشتري على السداد وفي عام ٢٠٠٧ تعثر عدد من المشترين في السداد بسبب قيام البنك المركزي برفع اسعار الفائدة للحد من التضخم مما ادى الى زيادة الاعباء على المشترين السابقين للمساكن بالتقسيط، وكذلك تراجع سوق العقارات بصورة متسارعة فقامت شركات التمويل العقاري باستيراد المنازل وعرضها للبيع فزاد العرض وانخفضت الاسعار مما ادى الى ظهور ازمة في السيولة في شركات التمويل العقاري[٣].

١ـ تزايد الاستهلاك المترف عن طريق الاقتراض

تزايد الاستهلاك في الولايات المتحدة بشكل كبير في السنوات الاولى من القرن الحالي حتى بلغ ٨٧٪ من الناتج المحلي الاجمالي عام ٢٠٠٨ بعد ان كان حوالي ٨٢٪ عام ٢٠٠٢ والمشكلة هنا ليست في تزايد الاستهلاك بل في حصول الكثير من الامريكيين على قرض لشراء السلع والخدمات بشكل يفوق قدرتهم على السداد[٤].

٢- ظهور نظام المشتقات المالية

يقوم النظام المالي العالمي ونظام الاسواق المالية على المشتقات المالية (والمشتقات كما هو معروف تتيح المضاربة على ارتفاع وانخفاض اسعار السلع والاسهم والسندات، وهذه كلها معاملات وهمية لا يترتب عليها أي تبادل للسلع والخدمات، فهي مقامرات بحد ذاتها والادهى من ذلك انها تتم بقروض من البنوك. وعندما لاتأتي الرياح بما تشتهي السفن المضاربين تحدث الكارثة(٥).

٣ـ ضعف الرقابة على المؤسسات المالية

يقصد بالمؤسسات المالية والبنوك وشركات التأمين وشركات التمويل العقاري وسوق رأس المال وشركات التوريق، ولاشك ان هذه المؤسسات المالية تلعب دوراً هاماً وحيوياً في الجسد الاقتصادي فهي بمثابة القلب في جسد الانسان فكلما يتسلم القلب الدم ويعيد ضخه الى شرايين الجسم فأن هذه المؤسسات تتلقى الاموال

وتعيد ضخها، وعلى الرغم من ذلك فان هذه المؤسسات لم تكن تخضع في الولايات المتحدة وبعض الدول الاوربية على رقابة كافية.

من جهة اخرى فقد ظلت الاسواق والادوات المالية منفصلة نسبياً لعقود طويلة، بمعنى ان انهيار سوق التأمين مثلاً يؤثر على شركات التأمين والانشطة المتصلة به، ولكن انهيار الحدود والحواجز التقليدية بين الاسواق والمؤسسات المالية ادى الى انه في حالة تعرض احد انشطة القطاع المالي لازمة معينة فان هذه الازمة تنتقل سريعاً الى باقي انشطة القطاع، ومما زاد في الامر سوءاً تعدد الاجهزة الرقابية على انشطة القطاع المالي ومن ثم عدم وجود تنسيق فيما بينها(٦).

٤- التوسع الائتماني غير المحسوب

عندما توفرت الاموال لدى البنوك الامريكية بغزارة في بدايات القرن الحالي، فان هذه البنوك توسعت في تقديم القروض وبشكل اطلق عليه اسم (قروض النجا).

إن عملية منح القروض لا عيب فيها فالاموال يجب ان لا تبقى في البنوك بدون توظيف ولكن المشكلة كانت في وجود فساد كبير في منح هذه القروض(٧).

٧- تزايد المعاملات في الاسواق غير المنظمة

وهي بطبيعة الحال عمليات تخرج عن نطاق التحكم والسيطرة لانها لاتظهر في القوائم المالية الاخرى لقد تزايدت هذه المعاملات في السنوات الخمس الاخيرة حتى وصلت الى ما يقارب من ٦٠٠ ترليون دولار أي ما يعادل عشرة امثال الناتج المحلي للعالم الذي لا يزيد عن ٦٠ ترليون دولار(٨).

٨- فساد المدراء ومكاتب المحاسبة والمراجعة في الشركات العملاقة(٩)

إن قيام المدراء في الشركات الامريكية بالتلاعب في بيانات الشركات متمثل بتقليل النفقات الحقيقية وتضخيم الايرادات الحقيقية ومن ثم اظهار ارباح وهمية وبالتالي يستفاد مدراء هذه الشركات بتضخيم مكافأتهم السنوية ومكافات نهاية الخدمة في الوقت ذاته غير

مبالين بالخسائر التي تلحق بحملة الاسهم واصحاب المعاشات من جراء افلاس او هبوط اسعار الاسهم ، وقد حدث ذلك على سبيل المثال في شركة (زيروكس) الرائدة في مجال اجهزة تصوير المستندات بانها خفضت ايراداتها بحوالي ٦ مليارات دولار وذلك بعد قيامها بعملية مراجعة لحساباتها عن السنوات ١٩٩٧-٢٠٠١ ، وكذلك شركة (وولدكوم) وهي ثاني اكبر شركة للاتصالات في العالم اذ اعترفت بالتحايل لاخفاء نفقات بحوالي ٣,٨ مليار دولار مما جعل الشركة تصبح على حافة الافلاس.

٩-التوسع في منح بطاقات الائتمان بدون رصيد

يعد التوسع والافراط في منح بطاقات الائتمان بدون رصيد والتي تحمل صاحبها تكاليف عالية من اسباب الازمة المالية العالمية، فعتدما يعجز صاحب البطاقة عن سداد ما عليه من مديونية زيد له في سعر الفائدة وهكذا حتى يحجز عليه ويرهن سيارته او منزله وهذا حدث لكثير من حاملي البطاقات وكان سبباً في ازمة بعض البنوك الربوية[١٠].

٩- فساد وكالات التقييم

هذه الوكالات مهمتها الاساسية تقييم الجدارة الائتمانية. وقد انتشر الفساد والرشوة في الكثير من هذه الوكالات في الولايات المتحدة وبعض الدول الاوربية بحث اصبح التقييم لا يعبر عن حقيقة الجدارة الائتمانية للبنوك وشركات التأمين وشركات التمويل العقاري أي القطاع المالي بأكمله[١١].

١٠- ارتفاع أسعار النفط.

إن ارتفاع أسعار النفط والذي وصل الى ١٤٧ دولار للبرميل فان هذا الارتفاع انعكس على ارتفاع تكلفة الطاقة وبالتالي ارتفاع مستويات الاسعار بشكل عام خصوصاً ارتفاع مواد البناء التي تستخدم مشتقات النفط في انتاجها ومن ثم ارتفاع تكاليف النقل، وبالتالي موجة ارتفاع في معدلات التضخم[١٢].

ثانياً: مظاهر الأزمة

مع ظهور معالم الأزمة وتزايدها يوماً بعد آخر أصاب أصحاب الأموال الذعر والهلع والرعب، كما إن المؤسسات المالية ارتبكت في التفكير وفي إيجاد الوسائل للخروج من الأزمة، كما بدأت الحكومات تخشى على نفسها من الانهيار فدعت علماء الاقتصاد لإيجاد الخطط والسبل لإنقاذ الاقتصاد من الانهيار. ومن مظاهر هذه الأزمة:

١-الهرولة في سحب الإيداعات من البنوك لأن رأس المال جبان وهذا ما تناولته وسائل الإعلام المختلفة[١٣].

٢-تجميد منح القروض للمؤسسات المالية والشركات والأفراد خوفا من الصعوبة في استردادها[١٤].

٣-انكماش النشاط الاقتصادي نتيجة لنقص السيولة المتداولة في أيدي الأفراد والشركات مما أدى إلى توقف المقترضين عن سداد دينهم[١٥].

٤-انخفاض مستوى الطاقة المستغلة في الشركات بسبب نقص السيولة وتجميد الحصول على القروض من المؤسسات المالية إلا بأسعار فائدة عالية جداً[١٦].

٥-انخفاض مستوى التداولات في أسواق النقد والمال[١٧].

٦-انخفاض المبيعات ولاسيما في قطاع السيارات والعقارات[١٨].

٧-ازدياد معدلات البطالة بسبب التوقف والإفلاس والتصفية[١٩].

٨-ازدياد معدل طلب الإعانات الاجتماعية بسبب تزايد البطالة[٢٠].

٩-انخفاض معدلات الاستهلاك والإنفاق والادخار والاستثمار[٢١] وهذا أدى إلى مزيد من الكساد والبطالة والتعثر والتوقف والتصفية والإفلاس.

ثالثاً: آثار الأزمة المالية على الاقتصاد الأمريكي.

لا يمكن لأي اقتصادي أن ينكر إن سقوط الاقتصاد الأمريكي سوف يؤدي الى عواقب وخيمة على اقتصادنا العربي وبلدان العالم وذلك لوجود روابط متشابكة وقوية بين اقتصاد بلدان العالم من جهة

واقتصاد الولايات المتحدة من جهة أخرى، وما دامت الأزمة قد ظهرت في الولايات المتحدة فلابد من معرفة ما تركته من آثار على اقتصادها ونوردها كالآتي[٢٢]:

إفلاس العديد من المصارف الاستثمارية التي وضعت استثمارات مالية تقدر بالمليارات في المتاجرة في الأسواق المالية.

إفلاس شركات التأمين التي عجز زبائنها عن سداد القروض المستحقة وأقساط التامين.

امتناع البنوك عن منح قروض جديدة ووضع شروط تعجيزية لا تسمح بمنح قروض جديدة.

انتقال الأزمة إلى قطاعات تجارية وصناعية مما أدى إلى ازدياد معدلات البطالة وهذا اثر سلبياً على المؤسسات الاستهلاكية الأخرى الغذائية والخدماتية وتجارة السيارات ... الخ.

ظهور بوادر الكساد الاقتصادي وتراجع النمو الاقتصادي.

رابعاً: كيفية انتقال الأزمة المالية العالمية إلى الاقتصاد العالمي

قبل تحديد آثار الأزمة المالية العالمية على اقتصاديات بلدان العالم لابد من تحديد كيفية انتقال عدوى الأزمة إلى اقتصاديات بلدان العالم.

إن الأزمة التي شهدها القطاع المالي في الولايات المتحدة أحدثت تداعيات هامة وخطيرة تفاوت حدتها من دولة لأخرى ، لكن في بداية الأزمة فان التأثير كان واضحاً على القطاع المالي في الولايات المتحدة، إن تطور وسائل الاتصال والعولمة والتشابك بين المؤسسات المالية داخل الدولة الواحدة وبين الدول بعضها مع البعض الآخر أدى إلى تداعيات في القطاع المالي في دول العالم نتيجة لما حدث في أسواق المال الأمريكية، وكنتيجة طبيعية فان تأثير القطاع المالي لابد أن يؤدي إلى تأثر القطاعات الأخرى بالعدوى[٢٣].

خامساً: آثار الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد العالمي

أثّرت الأزمة المالية العالمية على معظم اقتصاديات دول العالم النامية

والمتقدمة بدرجات متفاوتة والتي ترتبط بالاقتصاد العالمي.

لقد أصبحت الأزمة المالية الأمريكية أزمة عالمية وذلك إن الولايات المتحدة هي اكبر مستورد في العالم حيث تبلغ وارداتها السلعية نحو ١٩١٩ مليار دولار أي ما نسبته ١٥,٥٪ من الواردات العالمية وبالتالي فان ظهور الأزمة في القطاع المالي وانتقالها إلى بقية القطاعات داخل الولايات المتحدة وظهور بوادر الكساد الاقتصادي فيها سينعكس على صادرات البلدان الأخرى[٢٤].

فالأزمة التي ظهرت في أسواق المال الأمريكية انتقلت وبشكل سريع إلى كافة الأسواق العالمية، وشملت كافة القطاعات الاقتصادية ولم تكن مقتصرة على قطاع معين، وتأثرت البلدان وخصوصاً النامية منها بتدفق الاستثمارات الأجنبية لها[٢٥].

إن الأزمة بدأت في أسواق المال الأمريكية فادى ذلك إلى انهيار البورصات العالمية تباعاً والسبب في ذلك هو عجز البنوك ومؤسسات الإقراض الأخرى عن توفير السيولة فان ذلك أدى إلى أن يتجه الأفراد ومؤسسات الأعمال إلى تعديل محافظهم المالية وذلك ببيع جزء مما يمتلكونه من أسهم وسندات، ولما كانت موجة البيع آنيّة فان من الطبيعي أن تنهار أسعار هذه الأوراق المالية[٢٦] واتبع ظهور الأزمة المالية ظهور أزمة اقتصادية حيث بدأ الاقتصاد الحقيقي بالتأثر كنتيجة حتمية لما حدث في القطاع المالي ويمكننا توضيح كيفية تأثر الاقتصاد الحقيقي من خلال ما يأتي(٢٧):

وهكذا

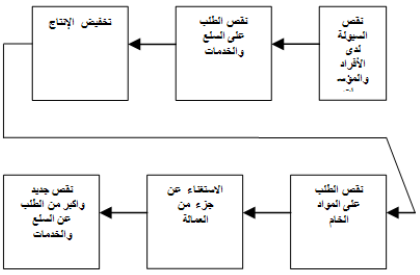

إن تأثر القطاعين المالي والحقيقي في بلدان العالم تتجه للازمة المالية التي نشأت في الولايات المتحدة فان من الطبيعي ظهور العجز في الموازنات

العامة للدول او يتزايد ان كان موجوداً قبل الأزمة ويزداد الدين العام وتنتشر البطالة[٢٨].

وبالإضافة إلى ما تقدم فان هناك آثار أخرى على الاقتصاد العالمي يمكننا إيجازها بما يأتي[٢٩]:

تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي لبلدان العالم.

خسائر هائلة للمصارف والمؤسسات المالية وفقدان الثقة فيها من قبل المستثمرين والمساهمين.

ظهور اضطرابات في أسواق المال والطاقة والنقد.

تذبذب أسعار النفط العالمية.

١- تدهور العلاقات التجارية الدولية بسبب نقص السيولة وتذبذب معدلات النمو.

٢- انخفاض قيمة العملة إذا كانت مرتبطة بالدولار.

سادساً: آثار الأزمة المالية على البلدان العربية

لاشك إن أعباء الأزمة وتداعياتها تنتقل بين بلدان العالم كافة ومنها البلدان العربية بسبب العلاقات الاقتصادية والمصرفية الدولية التي وفرتها القنوات المختلفة فأسواق المال العربية لم تكن محصنة من الأزمة فالعولمة الاقتصادية جعلت الأسواق في العالم سريعة التأثر بما يحدث وبالتالي لا يمكن القول بوجود حدود جغرافية معينة لهذه الأزمة.

ويتفاوت تأثير الأزمة على البلدان العربية من بلد إلى آخر وحسب التزامهم بالعولمة وان ابرز المتأثرين من العرب هم البلدان النفطية فقد خسروا الكثير على مستوى الاستثمار المحلي أو العالمي حكومات وأفراد ويتوقع انه فقد أكثر من ٥٠٪ من قيمة استثماراتهم وإذا فقد النفط سعره بشكل لا يتبقى لديهم فائض ورقي فإنهم لن يتأثروا كثيراً ولكن دول مثل السعودية لديها نفقات كبيرة سيظهر لديها العجز وان أمريكا لن تسمح لهم بسحب استثماراتهم وتسمح لهم فقط بأخذ فوائدها كما حدث في

حالات سابقة إن انخفاض السعر العالمي للبترول من ١٤٧ دولار في آب ٢٠٠٨ إلى ٤٠ دولار في مارس ٢٠٠٩ يجعل هذا القطاع الأكثر تأثرا في البلدان النفطية العربية[٣٠].

أما أسواق المال العربية (البورصات) فهي من القطاعات الأكثر تأثرا بالأزمة المالية العالمية ولعل سبب ذلك يعود إلى تأثر جميع البورصات في العالم من خلال علاقات التشابك بين البورصات في ظل ما يعرف باسم (شهادات الإيداع الدولية) بالإضافة إلى قيام الأجانب ببيع ما لديهم من أسهم وسندات في البورصات العربية لحاجتهم الماسة الى السيولة مما يؤدي إلى حدوث تذبذب في أسعار الأسهم والسندات[٣١].

وفي ظل دخول الاقتصاد العالمي لمرحلة الركود فان الطلب سينخفض بشكل عام وان ذلك يؤدي إلى انخفاض حجم الصادرات العربية وقد بلغت الصادرات العربية حوالي ٦٪ من حجم الصادرات العالمية مثل البترول منها حوالي ٧٥٪ ومن الطبيعي ان يؤدي انخفاض الصادرات إلى تقليل الإنتاج الأمر الذي سيؤدي إلى تخفيض حجم العمالة ومن ثم توقع انخفاض جديد في القدرة الشرائية وبالتالي الركود في الأسواق[٣٢].

أما من حيث حجم المعونات الاقتصادية الدولية التي قدرت بحوالي ١١٥ مليار دولار في عام ٢٠٠٧ وان معظمها يأتي من منظمة التعاون الاقتصادية والتنمية وتقدم هذه المعونات إلى البلدان النامية وكانت حصة الدول العربية منها حوالي ١٦٪ فأنه من المتوقع ان تنخفض هذه النسبة وبالتالي تناقص الأموال التي تحصل عليها الدول العربية[٣٣].

وهناك آثار أخرى على البلدان العربية يمكن إيجازها بالاتي[٣٤]:

١- توقف الاستثمارات في قطاع العقارات وخصوصاً في بلدان الخليج.

٢- تعثر العديد من المشاريع غير المكتملة في أقطار الوطن العربي كافة أما نتيجة لإفلاس العديد من

الشركات العالمية وأما نتيجة لعجز حكومات البلدان العربية بسبب انخفاض الإيرادات.

٣- توقف العديد من المشاريع الإنمائية نتيجة لعجز البلدان الصناعية عن الإسهام فيها.

سابعاً: كيف واجهت بلدان العالم والدول العربية الأزمة المالية العالمية؟

إن الإجراء الأول والأسرع والاهم الذي لجأت إليه الحكومات هو ضخ كميات كبيرة من الأموال وبشكل واسع لمواجهة مشكلة السيولة وهو ما يعرف باسم (برنامج الإنقاذ المالي) ففي الولايات المتحدة الأمريكية وافق الكونكرس الأمريكي على السماح للحكومة بضخ ٧٠٠ مليار دولار تستخدمها في شراء اصول هالكة والمساهمة في رؤوس أموال شركات وبنوك تعاني نقص السيولة وبالإضافة إلى هذا فقد قررت الولايات المتحدة رفع سقف الضمانات للمودعين من مائة ألف دولار إلى ٢٥٠ ألف دولار لمدة عام واحد كذلك قدمت إعفاءات ضريبية قيمتها أكثر من مائة مليار دولار للطبقة الوسطى والشركات وانشأ لهذا الغرض (مجلس مراقبة) للإشراف على تطبيق خطة الإنقاذ المالي[٣٥].

وفي نوفمبر ٢٠٠٨ جاءت خطة الإنقاذ الجديدة عن طريق البنك المركزي الأمريكي وتتلخص بتوفير ٨٠٠ مليار دولار لدعم قطاعات اقتصادية متهاوية مثل (مؤسسات مالية صغيرة، صناعة السيارات، بطاقات الائتمان، قطاع التمويل العقاري ... الخ).

وتتضمن تفاصيل الخطة توزيع ٦٠٠ مليار دولار لشراء سندات الرهون العقارية و ٢٠٠ مليار دولار لدعم قروض صناعة السيارات وبطاقات الائتمان وقروض ممنوحة للطلبة وقروض استثمارية صغيرة[٣٦].

أما عن الدول الأوربية فان الأمر لم يختلف كثيراً إذا سارعت البلدان إلى تخصيص مبالغ وصلت إلى ٢,٣ ترليون دولار لإنقاذ القطاع المالي ولما

كانت بريطانيا هي من أكثر البلدان الأوربية تضرراً بالأزمة فقد ضخت اكبر مبلغ بين مبالغ البلدان الأوربية حيث بلغ حوالي ٥٠٠ مليار جنيه إسترليني[٣٧] وكذلك قامت كل من الولايات المتحدة والبلدان الأوربية بتخفيض الضرائب وتخفيض أسعار الفائدة وضمان الودائع كإحدى ادوات السياسة النقدية لكي تساهم في دعم ثقة المودعين بعد انهيار المؤسسات التي تعمل في مجال الإقراض[٣٨].

أما بالنسبة إلى بقية بلدان العالم (أفريقيا، آسيا، أمريكا اللاتينية) فأن الأمر لم يختلف فقد قامت مختلف الدول بإجراءات مماثلة لمواجهة الأزمة سواء فيما يتعلق بضخ الأموال أو التخفيضات الضريبية وتخفيض سعر الفائدة وضمان الودائع فعلى سبيل المثال قامت كوريا الجنوبية بضخ مبلغ ١٣٠ مليار دولار لمواجهة نقص السيولة[٣٩].

أما البلدان العربية فقد واجهت الأزمة كلاً حسب درجة تأثرها بالأزمة وحدتها عليها ففيما يخص البورصات العربية فقد قامت الحكومات العربية بدعم الشركات المتعثرة وضمان الودائع بالإضافة إلى ضخ كميات من السيولة وتخفيض سعر الفائدة وتخفيض الضرائب والرسوم الكمركية على الصادرات من اجل تخفيض تكاليفها لضمان عدم توقف الأنشطة الاقتصادية وتسريح العمال[٤٠]. كذلك قامت حكومات دول الخليج بمجموعة من الإجراءات التي من شأنها تخفيض حدة الأزمة وآثارها ومضاعفاتها وهي كالآتي[٤١]:

١- تخلّي الكويت عن ربط عملتها بالدولار.

٢-إتباع البحرين سياسة الدعم السلعي (أثناء أزمة ارتفاع أزمة ارتفاع أسعار الغذاء).

٣- استمرار الإنفاق الحكومي على قطاع البنى التحتية كما حدث في الإمارات، السعودية، قطر.

٤- الاستفادة من أسعار النفط وزيادة الإيرادات أثناء بدأ مؤشرات

الأزمة عام ٢٠٠٧ بتعزيز المدخرات العامة وتراكم الاحتياطات الأجنبية لدى المصارف المركزية.

ثامناً: الاستنتاجات

مما تقدم فأن البحث توصل إلى مجموعة من الاستنتاجات المهمة عن الأزمة المالية العالمية التي عصفت باقتصاد الدولة الأولى في العالم ومنها الى بقية اقتصاديات الدول المتقدمة وبلدان العالم الأخرى وفيما يلي استعراض لأهم تلك الاستنتاجات:

١- إن بوادر الأزمة لاحت في الأفق من منتصف عام ٢٠٠٧ وظهرت مؤشرات على ذلك إلا إن الولايات المتحدة لم تتخذ الإجراءات المناسبة في حينها لوقف التدهور الحاصل في أسواق المال لديها.

٢- إن شركات التمويل العقاري كانت هي الضحية الأولى للازمة حيث ساهمت في التعجيل في ظهور الأزمة على السطح ومنها إلى بقية أجزاء القطاع المالي في الولايات المتحدة من ثم إلى القطاع الحقيقي (السلعي).

٣- ساهم الارتفاع التاريخي لأسعار النفط في السوق العالمية والذي وصل إلى ١٤٧ دولار في آب ٢٠٠٨ في تسارع وتأثر الأزمة فقد أدى إلى ارتفاع أسعار المشتقات النفطية في الولايات المتحدة وغيرها من البلدان مما ساهم في زيادة الاقتراض من البنوك لتوفير متطلبات الاستهلاك مع عدم القدرة على سداد القرض.

٤- كان من احد الأسباب التي أدت إلى الأزمة هو الفساد الأخلاقي الذي يعاني منه العالم الرأسمالي فانتشار مثل كالاستغلال والكذب والشائعات المغرضة والغش والتدليس فظهرت معالم الفساد بوضوح خلال الأزمة المالية في سلوك الأفراد والمؤسسات الاقتصادية في عدة مجالات منها تقدير قيمة الضمانات التي يتم بموجبها تقديم القروض والرشاوي والمصالح المتبادلة في اتخاذ القرارات بمنح التمويل والتغطية على النفقات الحقيقية للشركات والبنوك.

٥- أصاب العالم جراء الأزمة المالية العالمية الذعر، حكومات وشعوب أصحاب شركات ومؤسسات مالية وأفراد مستهلكين فكانت هذه النظرة التشاؤمية المصاحبة لحالة الهلع والذعر سبباً آخر في زيادة حدة الأزمة وتداعياتها على الاقتصاد العالمي.

٦- إن عدم وجود نظام عالمي مالي عادل وارتباط المؤسسات النقدية العالمية (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي للتعمير) وتنفيذها لسياسات البلدان الكبرى الممولة لهما كان سبباً من أسباب تأثر بلدان العالم النامي بالأزمة المالية العالمية.

٧- ربط الكثير من البلدان سعر صرف عملتها بالدولار وعدم تنويع السعر وربطه بسلة من العملات أدى بالنتيجة إلى تأثر هذه البلدان بالأزمة نتيجة لانخفاض قيمة الدولار عالمياً.

٨- أثبتت الأزمة المالية العالمية صحة المقولة التاريخية (إذا عطس الاقتصاد الأمريكي أصاب الاقتصادَ العالمي الزكام) فالولايات المتحدة صاحبة اكبر سوق في العالم وفيها أعلى استهلاك عالمي وبالتالي فان الركود والكساد اللذان يصيبان الاقتصاد الأمريكي يؤديان إلى أمراض اقتصادية مماثلة في اقتصاديات بلدان العالم ما لم تتخذ إجراءات سريعة وعاجلة وشاملة.

٩- أدت الأزمة المالية العالمية إلى ظهور أزمة اقتصادية فانهيار المؤسسات المالية أدى إلى ازدياد معدلات البطالة نتيجة لانخفاض الإنتاج والصادرات فتأثر بذلك القطاع السلعي.

١٠- أكدت الأزمة خطأ استثمار الأموال في عمليات بيع وشراء الأسهم والسندات والقروض والمضاربة بها فكلها أعمال غير إنتاجية وان الاستثمار الحقيقي يكون في قطاعات اقتصادية منتجة كالزراعة والصناعة والنقل والتجارة وإنشاء البنى التحتية للازمة لتطوير الاقتصاد.

تاسعاً: التوصيات/ وسائل المواجهة

في ختام البحث هذا نقدم عدداً من الملاحظات المهمة وهي ما نراها مناسبةً للتخلص من تأثيرات الأزمة على اقتصاد الولايات المتحدة وتداعياتها على اقتصاديات العالم والبلدان العربية ولتجنب تكرار ما حدث وهذه الإجراءات تتمثل في:

١- إصلاح المؤسسات المالية والدولية وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي فعلى سبيل المثال تعديل نظام التصويت فيهما.

٢- تطوير النظام المالي العالمي من خلال وضع قواعد جديدة للرقابة تلتزم بها مؤسسات التصنيف الدولية بهدف ضمان حيادية ما تصدره من تقارير أو تضييقات للدول أو البنوك أو الشركات ولاسيما إن مؤسسات التصنيف الدولية تتقاضى رسوماً من هذه الجهات .

٣- إيجاد فكر رقابي جديد للأسواق المالية يتضمن توحيد الأجهزة الرقابية التي تخضع لها المؤسسات المالية غير المصرفية في جهاز واحد لضمان التنسيق ، مع تدعيم هذا الجهاز بالخبرات والكفاءات والأدوات الرقابية لضمان النتائج المتوخاة منه.

٤- أن تتدخل الحكومات من خلال مؤسسات النقد والبنوك المركزية لمراقبة تصرفات المؤسسات المالية مثل البنوك والمصارف وشركات الرهن والبورصات لمنع كافة صور المضاربات والتجارة بالديون وبالمشتقات المالية الوهمية .

٥- إعادة النظر في آلية نظام الفائدة على القروض والائتمان.

٦- تحرير المعاملات النقدية العالمية من هيمنة العملة الواحدة وهي (الدولار) وإيجاد بدائل لها، حتى لايكون انهيار هذه العملة سبباً إلى الأضرار بكافة العملات لان هذا النوع من الهيمنة هو أحد أنواع الاحتكار.

٧- تعزيز التعاون الاقتصادي وتبادل المعلومات بين الولايات

المتحدة وأوربا في مجالات مراقبة الأسواق المالية (البورصات) ومنع المؤسسات المالية غير المصرفية من الدخول في عمليات خطرة وشديدة المجازفة.

٨- وضع ميثاق أخلاقي للمعاملات المالية على مستوى كافة دول العالم ، تلتزم به الدول وتفرض على أي مؤسسة أو دولة مخالفة عقوبات دولية لضمان عدم دخول المؤسسات المالية في أعمال غير مشروعة.

٩- على بلدان العالم إعادة النظر في علاقاتها الاقتصادية مع الولايات المتحدة لتقليل ارتباط اقتصادها بالاقتصاد الأمريكي لتقليل تأثرها بالأزمات التي يعاني منها بين الحين والآخر.

١٠- على كل بلد عربي أن يقوم بزيادة الإنفاق العام ولاسيما النفقات الاستثمارية منها وخاصة في مشروعات البنية الأساسية لتنشيط الطلب الفعلي والخروج من حالة الكساد وتعويض الفقد في الوظائف .

١١- يجب إعادة النظر بالعلاقات التجارية والاقتصادية من قبل البلدان العربية مع الولايات المتحدة وأوربا والاستفادة من الأسواق التي لم تتأثر نسبياً بالأزمة العالمية كالصين والهند والبرازيل.

١٢- على البلدان العربية ان تستفيد من هذه الأزمة وتعيد وتفعل التعاون الاقتصادي العربي فيما بينها في مجال الاستثمار والتجارة الخارجية لتفادي الخلل الذي يطرأ على النظام الاقتصادي العالمي.

١٣- على البلدان النامية والعربية معها إعادة النظر بشكل جدي وحتمي بضرورة القيام بعملية تغيير الهيكل الاقتصادي بتنويع الإنتاج وعدم الاعتماد على محاسن الميزة النسبية (تصدير سلعة واحدة) وفرص التشغيل وتقليل البطالة وتوفير السلع المحلية التي تقلل من الاعتماد على الواردات وتقلّل التبعية

الخلاصة

في نهاية بحثنا لابد من القول إن ما عرض للقطاع المالي الأمريكي من أزمة مالية ستؤدي دون أدنى شك إلى مراجعة دقيقة وشاملة وإعادة نظر في الكثير من الممارسات المالية التي كانت ولا تزال إلى وقت نشوب الأزمة من الحقائق المسلم بها في التعاملات المصرفية والمالية وستؤدي نتائج الأزمة حتماً إلى إجراء إصلاحات وتعديلات هامة من شأنها تصحيح مسار الاقتصاد الرأسمالي وسياسته الحرة في الاقتصاد بشكل يعيد للاقتصاد العالمي استقراره المالي والاقتصادي بشكل أفضل

Absract

The economy of Capitalism has use to pass through different stages called "economical period" that starts from refreshing, spreading then decrease, and finally decline, in respect, the state depends on the procedures of free economy to return back the balance until begin of large economical problem 1929 – 1932.

Accordingly, the views of Qains (the general connection finance) has come to be performed in simple part, so they get back the energy and vital of economy of Capitalism.

By emerging of universal Universal economical problem with all its aspects and pleas to the sheds lights on the importance of the views and opinions of domains of free economy, this research has the role of simple participate in treatment and find solution to this problem that start in united states of America and to other states in the world and in different level.

With no exception, the present study, from the first, deals with the basic, and essentially of problem in details, and then move to state and clarify they way of transforming the economical problem to other countries of world thorough financial and economical relationships that connect the counties with each other from one hand, and the economy of USA from another hand.

After that the present study point out the traces of problems in details on the economy of the world and Arabic

countries, then this research presents the policies and procedures of American and other countries of the world and Arabic states to face this problem. Then conclusion of the research. Finally there is a recommendations as an attempt of reminding and modest taking part, and good advice to decision makers to save economies of world from this problem and avoid happen what will be worse in future.

قائمة المصادر والمراجع

١- أ.د سعيد الحلاق، الأزمة المالية العالمية ومعالجتها من منظور إسلامي، بحث مقدم الى مؤتمر تداعيات الأزمة المالية وأثرها على اقتصاديات الدول العربية للمدة ٤-٥ ابريل ٢٠٠٩ ، شرم الشيخ، مصر ، ص٦٤.

٢- د. علي لطفي، الأزمة المالية العالمية (الأسباب، التداعيات، المواجهة) دراسة منشورة، مارس ٢٠٠٩ ص٧.

٣-الأسباب الحقيقية للازمة المالية، مجلة ضمان الاستثمار – ديسمبر ٢٠٠٨ .

٤- د. علي لطفي، مصدر سبق ذكره ص٦ .

٥- د. حسين حسين شحاتة، أزمة النظام المالي العالمي في ميزان الاقتصاد الإسلامي، دراسة منشورة على الانترنت، ص٦ .

٦- فايدة محمود محمود، أسباب الأزمة المالية، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر كلية التجارة – جامعة الإسكندرية ، ٢٠٠٨.

٧- د. سلطان أبو علي، الأزمة التمويلية العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد المصري، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، كراسات إستراتيجية العدد ١٩٣، القاهرة، نوفمبر ٢٠٠٨.

٨- د. رمضان مقلد، الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الدول النامية، دراسة منشورة على الانترنت ، ص٢٠ ، ديسمبر ٢٠٠٨.

٩- المصدر السابق ذاته ص ١٠-١١.

١٠-مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، تقرير عن الازمة المالية العالمية وآثارها على البلدان النامية، القاهرة ،٢٠٠٨ .

١١-د. حنان رجائي عبد اللطيف ، الاقتصادات الخليجية وتداعيات الأزمة المالية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ٣، يناير ٢٠٠٩ .

١٢- د. مثنى عبد الإله ناصر، دراسة منشورة على الانترنت، تقييم السياسات

الاقتصادية المتبعة في البلدان النفطية قبل الأزمة وخلالها، ص٢٢٣-٢٢٤ .
١٣- داليا أبو الغيط، الأزمة المالية العالمية وأثرها على العالم العربي، بحث منشور على الانترنت، ص٣ .
١٤-المصدر السابق ، ص٤ .
١٥- سعيد الحلاق، مصدر سبق ذكره ، ص٦٧ .
١٦- حسين حسين شحاته، مصدر سبق ذكره، ص٤ .
١٧- د. مغاوري شلبي، مستقبل العلاقة بين العولمة والحمائية مجلة السياسة الدولية القاهرة ٢٠٠٩ .
١٨- د. مصطفى محمود ابو بكر الازمة المالية العالمية بين فقدان الهوية وغياب الرؤية، دراسة منشورة.
١٩- داليا أبو الغيط، مصدر سبق ذكره، ص٣ .
٢٠- المصدر السابق ذاته .
٢١- سعيد الحلاق، مصدر سبق ذكره، ص٦٧ .
٢٢- المصدر السابق ذاته، ص٧١ .
٢٣- وسيم محي الدين، رؤية شاملة حول تاثير الازمة الاقتصادية العالمية على الاقتصاد ، ورقة عمل لمؤتمر التجارة بجامعة الاسكندرية ، ٢٠٠٩ .
٢٤- د. هناء خير الدين، الازمة التمولية العالمية وسبل المواجهة، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، ٢٠٠٨ .
٢٥- د. محمد سالم خشخوش، آثار الأزمة المالية على الاقتصاد الليبي، بحث مقدم الى المؤتمر الدولي لتداعيات الأزمة المالية العالمي على اقتصاديات العالم الثالث، شرم الشيخ ، مصر ، ٤-٥/ ابريل ٢٠٠٥ ، ص١٥٣ .
٢٦- رنا فروهار وآخرون، نهاية الرأسمالية وما سيعقب ذلك ، مجلة نيوزويك باللغة العربية
٢٧- المصدر السابق نفسه، ص١٣ .
٢٨- علي لطفي، مصدر سبق ذكره، ص١٤ .
٢٩- محمود المغبوب، آليات الحد من التداعيات السلبية للازمة المالية العالمية على الاقتصاد الليبي، ندوة الأزمة المالية وسوق الطاقة، طرابلس ، ٢٠٠٩ .
٣٠- موقع الجزيرة نت، لقاء مع الخبير النفطي والاقتصادي العالمي عبد الحي زلوم، ٢٠٠٩.
٣١- سامر قنطقجي، ضوابط الاقتصاد الإسلامي في معالجة الأزمات المالية العالمية، دار النهضة، دمشق ، ٢٠٠٨ ، ص١٠٩ .
٣٢- جمعية رجال أعمال اسكندرية، مقترحات مقدمة للحكومة المصرية عن الازمة المالية العالمية، ٢٠٠٨.
٣٣- نفس المصدر السابق، ص١٩ .
٣٤- سعيد الحلاق، مصدر سبق ذكره، ص٧٣ .

٣٥- علي لطفي، مصدر سبق ذكره، ص١٤
.
٣٦- نفس المصدر السابق، ص١٥ .
٣٧- إبراهيم علي عبد الرزاق، الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصاد المصري، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ٢٠٠٨ .
٣٨- محمود المغبوب، آليات الحد من التداعيات السلبية للازمة المالية العالمية على الاقتصاد الليبي، ندوة الأزمة المالية العالمية وسوق الطاقة، طرابلس، ٢٠٠٩/١/٢٠ .
٣٩- الانترنت، موقع الخليج الاقتصادي .
٤٠-نفس المصدر السابق .
٤١-مثنى عبد الإله، مصدر سبق ذكره ، ص٢٢١ .